حصـــار

مازال الخلاف متصلا بين العمال وشركة السيارات ومازالت مصالح الناس معطلة فى غير عذر واضح ولا سبب مفهوم . والأيام تمضى وتمضى ، والناس يحتملون ما يحتملون من مشقة الانتقال ، والحكومة تنتظر إلى أولئك وهؤلاء ، تتكلف النشاط حينا ثم لا تلبث أن تطمئن إلى صمت طويل ، وسكون عميق كأن شيئا لا يحدث فى القاهرة ، وكأن مئات الألوف من أهل هذه المدينة لا يتعرضون لألوان الجهد والعناء ، ولضروب الضرر والشر فى غير ذنب جنوه ، ولا إثم افترفوه .

غريب جدا موقف الحكومة من مصالح الناس ، فهى قد أنشئت لترعى هذه المصالح وتحميها وتصونها من عبث العابثين ، وهى قد مكنت من ذلك وأمدت بكل أنواع القوة التى تتيح لها القيام بواجبها على أحسن وجه وأكمله ، ولكنها مع ذلك تنظر إلى هذه المصالح المعطلة والمنافع المهدرة والحقوق المضيعة نظر المستهين الذى لا يحفل ولا يكترث كأن هذه الأحداث لا تقع فى مصر ، وإنما تقع فى بلد أجنبى يجب أن تقف الحكومة منه موقف الحياد وبين الشركة وبين الحكومة عقد يلزم الشركة العناية بمصالح الناس ، فإذا قصرت فى ذلك أو عجزت عنه كان من حق الحكومة أن تلغى امتيازها وأن تتخذ ما ترى من الإجراء لتمكين الناس من أن ينتقلوا فى سهولة ويسر كما تقضى مصالحهم ومنافعهم المختلفة المعقدة فى مدينة ضخمة كمدينة القاهرة . وقد شجر الخلاف بين الشركة وعمالها وانتهى أمره إلى إضراب العمال ، وعجزت الحكومة أو أظهرت العجز عن إزالة هذا الخلاف ، ورد العمال إلى العمل فكان من الحق عليها ، وقد حيل بينها وبين الإصلاح أن لا تضيع مصالح الناس الذين لا ذنب لهم فيما يسىء الصلات بين المختلفين . ولو أن الحكومة أظهرت الحزم حقا وحرصت على تنفيذ هذا العقد فى غير لين ولا تكلف للين ، وفى غير ضعف ولا تكلف للضعف لانتهى الأمر إلى إحدى اثنتين ، كلتاهما تحقق المصلحة وتحفظ الكرامة وتعصم الشعب أن يصلى نار الإضراب وهو لم

كوكب الشرق فى ١٧ - ٦ - ١٩٣٣ .

يشبها ولم يلق فيها الحطب . فإما أن يلغى الامتياز ويرد أمر النقل إلى أولئك الذين كانوا يشتغلون به ، ويقومون عليه ، فيفيدوا لأنفسهم ، وهم مصريون ، ويفيدوا لمواطنيهم وهم مصريون خيرا كثيرا ، ويرد إلى المصريين أمر من أمورهم على كل حال . وإما أن تشفق الشركة من إلغاء الامتياز فتلين فى سيرتها مع العمال وتبذل شيئا من الجهد الصادق لإرضائهم وردهم عن العمل فيستريح الناس ويأمنوا على مصالحهم ويستريح العمال ويطمئنوا على حياتهم ومستقبلهم وآمالهم . وأولئك وهؤلاء مصريون على كل حال ، قد أنشئت الحكومة لحمايتهم ورعايتهم إن لم نقل ما ينبغى أن يقال دائما ، وما ينبغى أن تتعود الحكومة سماعه والإيمان به وهو أنها قد أنشئت لخدمتهم ، لا لشىء .

ولكن الحكومة لم تقدر شيئا من هذا فيما يظهر ، ولم تفكر فيه كما ينبغى أن يكون التفكير ، فيقال إنها أنذرت الشركة بعزمها على تنفيد هذا العقد وأمهلتها عشرة أيام لتعيد حركة السيارات فى المدينة كما كانت ، فلما انقضت هذه الأيام العشرة ، لم تنفذ الحكومة شيئا ولكنها مدت الأجل وأطالت المهلة إلى أوائل الشهر المقبل فيما يقال . ومعنى هذا أنها رضيت أمرين ، أحدهما ليس لها أن ترضى به ، ولا ينبغى أن تتهاون فيه ، وهو تعطيل مصالح الجمهور أياما متصلة والزام هذا الجمهور أن يحتمل المشقة ويتكلف العناء ، لا لشىء إلا لأن الشركة والعمال لا يستطيعون أن يتفقوا ، ولأن الحكومة لا تريد أو لا تستطيع أن تريد أخذ الشركة بتنفيذ عقد الالتزام . والآخر أمر مهما يكن رأى الحكومة فيه ، ومهما يكن عذر الحكومة فى الصبر عليه ، فهو ثقيل ممض ، لا يستطيع المصريون أن ينظروا إليه فى غير حزن لاذع وألم عميق ، وهو أن هؤلاء العمال قد أصبحوا فى حال تشبه حال الحصار ، مضطربين يخيرون بين الإذعان لما تريد الشركة أو التعرض للجوع والحرمان .

وقد كان ينبغى إذا لم تستطع الحكومة أو لم ترد أن تؤيد العمال فيما يريدون أن تقف موقف الحازم العدل فتشتد على المضربين ، وتشتد على أصحاب رأس المال ، ولا تقبل من أولئك ولا هؤلاء عبثا بمصالح الناس ، ولا تعطيلا لها . ولو قد فعلت لما وجدت الشركة بدأ من أن تيسر الأمر ولا تعسره ، ومن أن تصطنع اللين والعافية مكان هذه الشدة التى تصر عليها وتلح فيها . وأكثر من ذلك أن الحكومة لم تقف عند هذا الحد ولكنها فيما تنشر الصحف أيضا أمرت رجال الشرطة فمنعوا ما كان يسعى فيه بعض العمال من جمع الإعانة لهؤلاء العاطلين ، وقبضت على الذين كانوا يجمعون هذه الإعانات كأنهم يأتون منكرا من الأمر وإثما ، فلما رفع أمر هؤلاء الناس إلى النيابة لم تر

النيابة ماتؤاخذهم به أو تعاقبهم عليه فأطلقتهم وردتهم كما كانوا أحرارا . هذا التصرف من الحكومة مؤلم ، لأنه يلقي فى روع الناس أنها لا تقف موقف الحيدة المطلقة ، ولكنها تنحاز إلى فريق دون فريق ، تنحاز إلى الفريق القوى لتعينه على الفريق الضعيف . وأكبر الظن أن الحكومة لم تصدر هذا الأمر انحيازا للشركة ولا تشجيعا لها ، ولكنها ظنت أن جمع الإعانات لهؤلاء العمال تشجيع لهم على هذا الإضراب ، فأرادت أن تمنع هذا التشجيع لأن القوانين لا ترضاه ، ولكن إعانة الجائع المحروم شيء وتشجيعه على الإضراب شيء آخر ، فمن حق هذا المضرب أن يعيش ، ومن حقه أن يأكل حتى يجد عملا يلتمس منه العيش والطعام ، وليس فى الأرض قانون يحرم على الناس أن يطعموا الجائع ، ويغيثوا المحروم حتى يفتح الله له بابا من أبواب الفرج ، ويمهد له سبيلا من سبل الحياة .

ومهما يكن من شيء فإن اتصال الإضراب شر ثقيل يجب رفعه فى أسرع وقت ممكن ، هو شر قبل كل شيء على الناس الذين تعطل مصالحهم بغير ذنب ، وهو شر على العمال الذين يضطرون إلى البطالة ويتعرضون لأثقالها وآثارها المنكرة . وهو شر على الشركة التى تصيبها الخسائر المادية فى كل يوم ويسوء بها ظن الناس كلما اتصلت هذه الحال ، وليس من هذا المأزق إلا مخرج واحد يحقق العدل والإنصاف والمنفعة جميعا ، وهو أن تقف الحكومة موقف الحزم حقا فتنفذ القانون فى غير هوادة ولا لين بالقياس إلى الفريقين المختصمين .

ونحن واثقون بأن الحكومة إن سلكت هذا الطريق وآثرت خطة الحزم وحمت مصلحة الجمهور فى غير تردد ولا ضعف لم يكن بد من أن ينقضى الإضراب ومن أن ينقضى فى وقت قصير .